### الحكومة ترى أسعارها تغطي تكاليف الزراعة.. وللفلاح كلام آخر

# الخليف لـ«الوطن»: اتحاد الفلاحين اقترح مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لكيلو القمح واللجنة الاقتصادية رفضت

| رامز محفوظ

بين رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن شراء كيلو غرام القمح للموسم القادم من الفلاح بـ١٥٠٠ ليرة إضافة إلى تحديد مكافأة تسليم ٣٠٠ ليرة لكل كغ ضمن المناطق الآمنة و٤٠٠ ليرة للكيلوغرام للمناطق خارج السيطرة غير مرض للفلاح.

وأضاف: إن الاتحاد العام للفلاحين طالب خلال اجتماع اللجنة الفرعية بوزارة الزراعة المختصة بدراسة التكاليف على ألا يقل سعر شراء الكيلو عن ٢٥٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن مديريات الزراعة في المحافظات رفعت دراسة إلى الوزارة تتضمن بأن تكلفة الكيلو غرام الواحد على الفلاح بحدود ١٢٠٠ ليرة وطالبوا بتحديد مكافأة تسليم بمقدار ٣٠٠ ليرة، وهذا الأمر تمت معارضته من الاتحاد العام للفلاحين الذي أكد أن تكلفة الكيلو الواحد أكثر من ذلك واقترح أن يكون السعر الذي سيتم تحديده لا يقل عن ٢٥٠٠ ليرة للكيلو، إلا أن اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء عارضت المقترح وأكدت أنها حددت سعر الشراء بـ١٥٠٠ ليرة ومنح مكافأة تسليم ٣٠٠ ليرة في المناطق الآمنة ليصبح سعر الكيلو ١٨٠٠ ليرة وفي المناطق الخارجة عن السيطرة ٤٠٠ ليرة أي ليصبح سعر الكيلو ١٩٠٠ ليرة.

## إنتاجنا لن يكفي وسنواصل استيراد القمح

وأشار إلى أن سعر ١٥٠٠ ليرة للكيلو من القمح لا يغطي التكاليف المدفوعة من الفلاحين الذين أيدوا مقترح الاتحاد بتحديد سعر شراء لا يقل عن ٢٥٠٠ ليرة للكيلو.

وأكد الخليف أن أعضاء مجلس الشعب طالبوا خلال جلسة المجلس بزيادة سعر شراء الكيلو بأكثر من السعر الذي حددته الحكومة وجرت عدة مناوشات بهذا الخصوص وكان رد الحكومة أنه تم تحديد السعر بناء على الإمكانيات المتاحة، موضحاً أنه وفقاً لوجهة نظر الحكومة فإن السعر المحدد يغطي التكاليف المدفوعة، لكن الأمر على أرض الواقع غير ذلك تماماً، باعتبار أن تكاليف الإنتاج وأسعار مستلزمات الإنتاج مرتفعة جداً وباهظة من أجور حصاد ونقل وغيرها.

وأشار إلى أن الفلاحين يقومون بشراء المازوت من أجل سقاية محصول القمح من السوق السوداء بأسعار مرتفعة في ظل عدم كفاية الكميات التي توزع عليهم من المازوت المدعوم، كما أن أجور الحصادات تختلف وكل مالك حصادة يحدد السعر وفقاً لرغباته وليس هناك سعر موحد، كما أن كميات السماد التي توزع على الفلاحين تغطي حاجة الفلاح لذا يضطر الفلاحون لشرائه من السوق السوداء أيضاً.

وكشف الخليف أن الإنتاج المتوقع من القمح للموسم القادم يعتبر جيداً في بعض المحافظات مثل دير الزور والرقة وحماة وبعض المناطق في محافظة حلب، أما في محافظات أخرى مثل الحسكة وإدلب فإن الإنتاج سيكون سيئاً باعتبار أن القمح البعل في هاتين المحافظتين تعرض لضرر عام نتيجة عدم هطل الأمطار في الوقت المناسب، مبيناً أن ما تمت زراعته من القمح المروي في محافظة الحسكة لا يتجاوز إنتاجه ٣٠٠ ألف طن، على حين أن القمح البعل المزروع في المحافظة بعد تعرضه للضرر بشكل كامل نتيجة عدم هطل الأمطار، لن ينتج.

وتوقع الخليف في ختام حديثه أن يكون إنتاج سورية من القمح للموسم القادم يقارب الإنتاج خلال الموسم الماضي، لافتاً إلى أن حاجة القطر من القمح سنوياً بحدود ٣ ملايين طن والإنتاج المتوقع سيكون أقل من ذلك بكثير لذا لن نستطيع التخلي عن استيراد القمح من الخارج.

وكان رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس قد أكد خلال جلسة مجلس الشعب الأولى من الدورة العادية السادسة للدور التشريعي الثالث أن الحكومة اتخذت قراراً بشراء القمح للموسم القادم بسعر ١٥٠٠ ليرة للكيلوغرام إضافة إلى مكافأة تسليم ٣٠٠ ليرة لكل كغ من ضمن المناطق الآمنة و٤٠٠ ليرة للكيلوغرام من المناطق خارج السيطرة بهدف تشجيع الفلاحين على الاستقرار في أرضهم وتسويق أكبر كمية ممكنة من هذا المحصول الوطني.

# عودة أكثر من ١٠٠ مستثمر سوري وأردني للمنطقة الحرة المشتركة

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية عن عودة أكثر من ١٠٠ مستثمر من المستثمرين السابقين في المنطقة على التوازي مع رغبة عدد من المستثمرين الجدد بالعمل في المنطقة خاصة مع استكمال تأهيل أكثر من ٥٠ بالمئة من البنى التحتية والأساسية في المنطقة واستمرار العمل لاستكمال وتأمين بقية أعمال التأهيل وتأمين الخدمات التي يحتاجها العمل.

واعتبر المصدر أن المنطقة الحرة المشتركة مع الأردن تمثّل خياراً مهماً أمام حركة الشحن والترانزيت بين الموانئ السورية واللبنانية وميناء العقبة، وأن الكثير من شحنات الترانزيت الكبيرة باتجاه الأراضي الأردنية تمر عبر المنطقة الحرة وخاصة المواد الأولية، ومثال على ذلك: دخل المنطقة الحرة مؤخراً أكثر من ١٧٠ شاحنة محملة بالرخام الإيطالي قبل تخليصها ومغادرتها نحو الأراضي الأردنية وحالياً تم السماح لشحنات القمح – وغيرها من المواد العلفية والأولية التي تدخل في الصناعة – الداخلة للبلد على شكل حركة عبور (ترانزيت) باتجاه الأراضي الأردنية أن تدخل للمنطقة المشتركة ويتم تخليصها وشحنها بشكل مريح للمستثمر وشركات الشحن، مؤكداً أن تفعيل هذه المنطقة يسهم في تعزيز حركة الاقتصاد الوطني ويحسن مؤشراته

وبيّن أن المنطقة الحرة المشتركة مع الأردن اشتملت سابقاً على أكثر من ٥٠٠ عقد استثماري وحالياً يتم العمل على آلية جديدة لعودة المستثمرين وأنه على التوازي هناك الكثير من المستثمرين الذين راجعوا إدارة المنطقة خلال الفترة الماضية للاطلاع على الفرص والخدمات المتاحة وكيفية الحصول على عقود جديدة للاستثمار، وإضافة للمستثمرين من الجانبين السوري والأردني هناك الكثير من المستثمرين من دول عربية يرغبون في الاستثمار في المنطقة ويتابعون حركة النشاط والتسهيلات المتاحة في المنطقة، لذلك قامت المديرية العامة للجمارك بتكليف أمانة جمركية في المنطقة الحرة وحالياً تزاول عملها وتقدم الخدمات والمهام المطلوبة منها

وكان اقتصاديون اعتبروا أن لمعبر جابر – نصيب أهمية خاصة بالنسبة لكل دول العالم، وتحديداً سورية والأردن ولبنان، وأهمية خاصة للمنطقة الحرة المشتركة مع الأردن لأنها تمثل المجال الحيوي للمعبر وحركة النشاط الاقتصادي والتجاري، موضحين أن تفعيل المعابر والمناطق الحرة في ظل العقوبات والحصار الاقتصادي يشكل الرافد الأساسي للاقتصاد الوطني ومن خلاله يمكن تنشيط الحالة الاستثمارية والنشاط الاقتصادي وتأمين العديد من الاحتياجات سواء كان في المجالات الغذائية أم الإنتاجية وغيرها، خاصة أن كل هذا يترافق مع مناخ استثماري جديد في سورية متوقع أن ينضج وتتضح ملامحه بعد صدور قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ والتعليمات التنفيذية الخاصة به والتي منحت الكثير من المزايا والتسهيلات للمستثمرين وقدمت الكثير من الإعفاءات التي من شأنها أن تخلق ظروفاً تنافسية وتجذب المستثمرين وهو ما يتكامل مع تفعيل دور المناطق الحرة والنشاط التجاري والاقتصادي خلالها وخاصة المنطقة الحرة المشتركة مع الجانب الأردني.

يشار إلى أنه أعيد افتتاح المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية مجدداً مع نهاية العام الماضي بعد توقف دام لسنوات بسبب الظروف الأمنية التي رافقت حالة الحرب على سورية.

### جدل حول البطاطا.. فلاحون يشتكون وهيئة البحوث الزراعية ما زالت تحقق

# إكثار البذار: نحن بريئون والمشكلة بالظروف الجوية

| طلال ماضي

ينتظر الجدل الدائر حالياً والاتهامات المتبادلة بين الفلاحين في سهل عكار والمؤسسة العامة لإكثار البذار حول تدني جودة بذار البطاطا الموزع من قبل المؤسسة للعروة الربيعية، رأي الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية للبت في سبب تدني إنتاجية العروة الربيعية.

مدير المؤسسة المهندس وائل الطويل بين في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة وزعت نحو ١٢٠٠ طن من بذار البطاطا للعروة الربيعية في جميع المحافظات، ولم يرد المؤسسة شكاوى إلا من قبل الفلاحين في سهل عكار، فقمنا بتشكيل لجنة علمية من المؤسسة للوقف على المشكلة على أرض الواقع، وقامت اللجنة بجلب عينات من المزارعين وتقديم عينة إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مديرية الوقاية والحجر الزراعي، وعينة أخرى قمنا بتحليلها وتبين لنا أن سبب تدني الإنتاج يعود إلى عامل الطقس.

وأشار الطويل إلى تحويل المشكلة من قبل وزير الزراعة حسب الإجراءات الإدارية والقانونية إلى الهيئة العلمية للبحوث الزراعي، وهي أعلى لجنة وهيئة علمية في سورية للبت في المشكلة والفصل فيها، وتحديد أسباب تدني الإنتاجية، هل من البذار أم من الظروف الجوية؟

ولفت الطويل إلى أن حاجة البلاد من بذار البطاطا تتجاوز الـ٢٠ ألف طن في كل عروة، قدمت المؤسسة ١٢٠٠ طن من إنتاجها، ٢٠٠٠ طن بذار أجنبي، وهناك نحو ١٧ ألف طن تم استيرادها وتقديمها عن طريق القطاع الخاص، والمؤسسة ينتهي دورها بعد توزيع البذار وإثباته حتى يصبح عمره ٦٠ يوماً، وهي غير مسؤولة عن الظروف الجوية وتدني الإنتاجية في حال تعرض النبات للبرد والعواصف والرياح، معتبراً أن إنتاجية الطن من البذار تختلف بين دولة وأخرى وتحكمها الظروف الجوية، وفي العرف العالمي كل ٢٥٠ كيلو بذار تنتج ٣ أطنان بطاطا في الظروف الطبيعية.

وحول إمكانية تعويض الفلاحين المتضررين في حال ثبت أن البذار هي السبب، أوضح الطويل أن المؤسسة ليست صاحبة الحق بالتعويض، كما أن المؤسسة على قناعة تامة، وخاصة بعد جولة اللجان وقطف العينات، أن السبب الأساسي لتدني الإنتاجية يعود إلى الظروف الجوية، ولم يردنا أي ملاحظات على بذار البطاطا الموزع من المؤسسة في باقي المحافظات، ونحن ننتظر رأي هيئة البحوث الزراعية.

وأشار الطويل إلى أن بذار البطاطا تمر بعدة مراحل إكثارية قبل توزيعها على الفلاحين، وهي بحاجة إلى ثلاث سنوات في الحد الأدنى، كما تمر بمرحلة الشتول المخبرية، وطرق زراعة النسج، والبيوت الزجاجية، وطريقة زراعة النسج، ومن ثم إلى البيوت الزجاجية والزراعة الشبكية، ومن ثم إلى الحقول الخارجية المفتوحة، وبهذه المراحل تقوم المؤسسة بدراسة وتحليل المنتج قبل توزيعه على الفلاحين.

ودعا عدد من الفلاحين إلى دراسة الأصناف جيداً قبل توزيعها ومعالجة حالة ضعف المقاومة المعروفة لدى بذار البطاطا الإكثارية التابعة للمؤسسة، والعمل على تعويض المتضررين لكون الظروف جداً صعبة ولا يمكن للفلاحين إعادة زراعة أراضيهم بعد خسارة أكثر من مليون ليرة في كل دونم، موضحين أن زراعة كل دونم بحاجة إلى ١٥٠ كيلو بذار بطاطا، و٥٠ كيلو سماد سعرهما ١٥٠ ألف ليرة، وفلاحة ٤ مرات بكلفة ٨٠ ألف ليرة، و٥٠ ألف ليرة مبيدات، وأجور عمال وثمن البذار وخسارة أقل فلاح يزرع ١٠ دونمات بحدود ١٠ ملايين ليرة.



### ٣ تريليونات ليرة فائض سيولة بلا فائدة

# عاصي لـ«الوطن»: السبب عدم وجود إستراتيجية شاملة وسياسة اقتصادية متكاملة

| مادلين جليس

مع نهاية العام ٢٠٢٠، كشفت المصارف العامة السورية عن فائض سيولة بلغ نحو ٣ تريليونات ليرة، وحجم المبلغ يعطي القارئ غير المختص انطباعاً معكوساً عن الحقيقة، لأن وجود مبالغ كهذه لا يستفيد منها الاقتصاد السوري الذي يحتاج بشدة للمزيد من الاستثمارات الحقيقية من أجل الإنتاج هو مشكلة كبيرة، مشكلة بحاجة لحلول مدروسة تؤدي إلى استثمار هذه المبالغ بالشكل الأمثل بدلاً من تكديسها.

## أسد: عدم استثمار السيولة يضيّع أكثر من ٣٠٠ ألف فرصة عمل

### غياب الإستراتيجيات

وزيرة الاقتصاد السابقة لمياء عاصي ترى أن عدم وجود إستراتيجية شاملة وسياسة اقتصادية لمعالجة جوانب مختلفة من المسألة الاقتصادية بشكل متكامل، هو أحد أهم أسباب تراكم السيولة النقدية في المصارف، من دون توظيفها في الاقتصاد الوطني، لأن ذلك سيؤدي إلى صدور قرارات اقتصادية تعالج حالة معينة، بغض النظر عن أنها جزء أساسي من الحالة الاقتصادية العامة في البلد.

وتضيف عاصي سبباً آخر وهو عدم تبني الحكومة لبرنامج واضح ومعلن لدعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وعدم تقديم تسهيلات حقيقية لها بما يتعلق بإجراءات التأسيس والتمويل وخضوعها للضرائب والرسوم، إضافة إلى أن البيئة الخارجية المحيطة بالمشاريع صعبة، فهي تتسم بانخفاض الطلب، بسبب معدل التضخم العالي، وما ينجم عنه من ضعف كبير للقوة الشرائية.

### مخاطر الائتمان

ولكن قبل مناقشة فكرة الفرص الضائعة بسبب وجود سيولة زائدة في البنوك السورية، وعدم استثمارها في الاقتصاد الوطني، وإقراضها لأصحاب المشاريع الناشئة بدلاً من وضعها في الغرف المظلمة، تؤكد عاصي أنه ليس من مهام البنوك أو مسؤولياتها، توفير برامج تنموية خاصة باستثمار هذه الأموال على شكل قروض لمشاريع أو شركات صغيرة أو متناهية الصغر، مرجعة السبب للظروف الكثيرة المحيطة بهذه المشاريع والتي تجعلها عالية الخطورة، وكذلك بسبب عدم كفاية الضمانات المقدمة للحصول على القرض، لأن مخاطر الائتمان إذا تفاقمت وكبرت، فقد تودي بالبنك نفسه.

لذلك فإن استثمار السيولة الفائضة وخصوصاً في المصارف العامة، يعتبر من مهام المؤسسات الاقتصادية الحكومية في سورية، كما أنه بحسب عاصي مرتبط بشكل وثيق برؤيتها ومقاربتها لعملية النهوض الاقتصادي، سواء ما يتعلق منها بزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، أو بتوفير فرص عمل منتجة ومجدية للشباب، لتخفيض معدلات البطالة وتحسين القدرة الشرائية للفرد، كما يجري في معظم دول العالم.

وتضيف عاصي: تهدف السياسات الاقتصادية الحكومية لرفع كفاءة استثمار الموارد المادية والبشرية للبلد، وبالتالي تقوم بتشجيع المشاريع أو الشركات الناشئة، عبر مجموعة كبيرة من السياسات والقوانين، أهمها توفير التمويل لهذه المشاريع عبر تقديم الضمانات وبرامج دعم الفوائد، وتحمّل المخاطر الناجمة عن ذلك الإقراض.

### سياسة اقتصادية حقيقية

ولكن من أجل العمل على تحريك هذه الأموال، من خلال ضخّها في الاقتصاد والاستفادة منها على أوسع نطاق، لا بد من سياسة اقتصادية حقيقية، تكون مدتها على أقل تقدير ثلاث سنوات كما يقترح الدكتور أيهم أسد مدير الأبحاث في المعهد الوطني للإدارة العامة.

ويعدد أسد رؤوس الهرم لهذه السياسة الاقتصادية ممثلة بوزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية، ومصرف سورية المركزي ومؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقوم هذه المؤسسات بوضع سياسة وطنية لتشغيل الأموال في المصارف العامة.

وبذلك فإن هذه السياسة ستقوم بإقراض الأفراد، بغرض تمويل مشاريع إنتاجية في الريف أو المدينة على السواء، مع مراعاة أن يتم التركيز على المناطق التي تحتاج إعادة إعمار.

ويشرح الدكتور أسد آلية عمل هذه السياسة بدءاً من مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، بحيث تقوم الجهتان بوضع الضوابط والتسهيلات المصرفية اللازمة لتلك العملية، على أن تكون أيسر ما يمكن لتشجيع الاقتراض الإنتاجي، بعدها تقوم وزارة الإدارة المحلية والبيئة عبر الوحدات الإدارية بتحديد أولويات المشروعات المحلية في كل بلدية، ويقع على عاتق هذه الوحدات (البلديات) متابعة تنفيذ تلك المشروعات والتأكد من أن الأموال المقترضة صُرفت في مشاريع إنتاجية لا على حاجات المقترض الشخصية.

وتلعب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من خلال هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لها دوراً أساسياً في تحديد أولويات المستفيدين وتدريبهم على إدارة وتنمية مشروعاتهم، ثم يأتي دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال تنظيم شروط العمل وفق قانون العمل بكل ما يتضمن من حقوق تتعلق بالعمل وظروفه وتغطيته بالتأمينات وغيرها من بقية حقوق العمال.

كما يؤدي الجهاز المصرفي العام والخاص التقليدي والإسلامي – بحسب أسد – دور الممول المباشر لتلك المشروعات بعد اعتمادها من قبل هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولا ضمانات إلا ضمانة المشروع ذاته، وتؤدي مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة دورها في ضمان تلك المشروعات وفقاً لسياستها في تقديم الضمانات.

وعليه، يرى أسد أنه من الممكن أن يتم تحديد قيمة كل قرض بمبلغ (٥٠) مليون ليرة سورية لاعتماده كرأسمال لمشروع صغير أو متوسط، وربطه بتشغيل عدد عمال معين وليكن (٥) عمال كحد أدنى في كل مشروع.

### بعد ثلاث سنوات

في حال العمل على السياسة الاقتصادية المشار إليها سابقاً والتي شرحها مدير الأبحاث فإن هذه الـ(٣) تريليونات ليرة سورية التي قلنا بداية إنها تبدأ على الفجوة بين ضخامة المبلغ وبين حاجة الاقتصاد لتشغيله، ستكون قادرة على تمويل (٦٠) ألف مشروع صغير ومتوسط في الاقتصاد، برأسمال (٥٠) مليون ليرة لكل مشروع وبمعدل (٢٠) ألف مشروع سنوياً كما أكد أسد، وستكون الـ(٦٠) ألف مشروع قادرة على تشغيل (٣٠٠) ألف شخص بشكل مباشر، عدا فرص العمل غير المباشرة المرتبطة بها.

ويضيف: ستعيل تلك المشروعات نحو (٦٠) ألف أسرة سورية بالحد الأدنى على اعتبار أن متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة هو (٥) أشخاص، بالتالي فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج الوطني وتغطية السوق بسلع جديدة، قد يكون بعضها سلع استهلاك شعبي تغطي مناطق محلية واسعة.

كما أن العمالة المحلية ستشتغل، وستنخفض بالتالي معدلات البطالة في الاقتصاد، وتتراجع معدلات الفقر، وتتحسن دخول الكثير من الأفراد والأسر، كذلك فإن الجهاز المصرفي سيستعيد تلك الأموال مجدداً مع فوائد إقراضها، وبالتالي ستتعزز إيراداته أكثر، ويمكن إعادة توظيفها في قروض مشابهة مرة ثانية، وستستفيد وحدات الإدارة المحلية من الرسوم والضرائب المفروضة على تلك الأنشطة، وهذا يوسع قدرتها على تمويل الخدمات المحلية أكثر، وستتشكل حالة من التشاركية الوطنية (عام – خاص – أهلي) في إدارة تلك الأموال وهو ما يعزز أدوار كل الجهات الفاعلة فيها ويحمّلها مسؤولية تجاهها.

### ضرورة وليس ترفاً

ما جاء به الدكتور أسد تؤيده عاصي من حيث تأكيدها أن تشجيع المشاريع الصغيرة وتبنيها ليس ترفاً اقتصادياً بل هو ضرورة قصوى لتحقيق النهوض الاقتصادي.

وتطرح عاصي مثالاً على ذلك المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند، فهي تساهم بحوالى ٤٥ بالمئة من الناتج الصناعي، وتنتج ٨٠٠٠ سلعة ذات جودة عالية، وتقدر صادرات هذا القطاع بـ٤٠ بالمئة من الصادرات الهندية.

وتتابع: أصدرت الهند قانوناً يلزم البنوك بإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الإقراض الذي تقوم به سنوياً، وإذا لم تحقق البنوك هذه النسبة، فسيتم تحويل الفرق إلى صندوق خاص لدعم المشاريع الصغيرة.

### عطش السوق

استناداً إلى أهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وما أسلفنا عنه من أهمية توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية تنموية، فإن البحث عن هذه المشاريع لن يكون صعباً، فالفرص الموجودة في الاقتصاد السوري كثيرة جداً لأن قلة الإنتاج وعطش السوق – كما أكدت عاصي – هما السمة العامة للاقتصاد السوري، سواء في مجال الزراعة أو تربية المواشي والدواجن، أما في مجال الصناعة فهناك سلع كثيرة يمكن تصنيعها محلياً بدل استيرادها بما في ذلك من توفير للقطع الأجنبي وتشغيل للطاقات المحلية، وترى عاصي أيضاً، فرصاً واعدة في المنتجات الرقمية، بما فيها من برامج وأفلام متحركة لم تستثمر طاقات الشباب السوري.

# وفد تجاري سوري إلى طهران قريباً

| الوطن

كشف رئيس الغرفة التجارية السورية – الإيرانية المشتركة فهد درويش في تصريح لـ«الوطن» أن مجلس إدارة الغرفة التجارية السورية – الإيرانية المشتركة سيزور إيران خلال الأسابيع القادمة ضمن وفد تجاري واقتصادي كبير يضم ممثلي قطاع الأعمال بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، وإقامة معارض المنتجات السورية في إيران، وتوسيع تصدير المنتجات السورية إليها وإلى دول جوارها، إضافة إلى الاستفادة من تجارب البلدين في حقول الإنتاج والتربية والتعليم بما يخدم الاقتصادين السوري والإيراني.

وبين درويش أن زيارة الرئيس بشار الأسد إلى إيران بهذا التوقيت المهم والظروف الإقليمية والدولية، ستجعلنا أشد رغبة وأكثر تحركاً نحو تحقيق نقلة كبيرة في التعاون الاقتصادي بين البلدين في المجالات الصناعية والاقتصادية والزراعية والطاقة المتجددة وكل المجالات التي من شأنها الارتقاء بالعلاقة إلى مستوى العلاقات السياسية المتطورة بين البلدين.

ولفت رئيس الغرفة إلى أن الجانب الاقتصادي كان حاضراً بقوة في زيارة السيد الرئيس وخلال محادثاته مع المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية علي الخامنئي والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، موضحاً أن تصريحات الرئيس الإيراني والمسؤولين الإيرانيين عقب الزيارة أشارت إلى ذلك، حيث نقلت المصادر المتابعة للزيارة أن موقف الرئيس الإيراني كان حاسماً من جهة أن العلاقات الاقتصادية ستشهد المزيد من التطوير وأن الدعم الإيراني للاقتصاد لسورية مسألة لا نقاش فيها، وخصوصاً أن البلدين يتعرضان إلى حرب اقتصادية وعقوبات ظالمة.. وختم درويش بالقول إن ممثلي قطاع الأعمال والقطاع الخاص في البلدين يعملون على استكشاف وتنمية العلاقات الاقتصادية على مستوى القطاع الخاص، وزيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الشراكة في قطاعات الاستثمار والتصنيع والمناطق الحرة، ومعالجة الصعوبات الناشئة.